الفصل السادس

دور الوسط الجغرافي
والعوامل الديموغرافية وتقدم العلم والتكنيك
في تطور وتوزع الانتاج

تستعمل الجغرافيا الاقتصادية بشكل واسع المعطيات الاحصائية للأجهزة المركزية والاقليمية في الدولة ، كما تستعمل مواد مشاريع التخطيط وتحسين واستصلاح الأراضي . وهذا يشكل قاعدة عريضة من المعطيات الموثوقة والواقعية والعلمية للجغرافية الاقتصادية . بالإضافة الى ذلك فإن الجغرافية الاقتصادية تجمع المواد الخاصة بها عن طريق القيام بالأبحاث المباشرة في المصانع والمزارع والتعاونيات ومراكز النقل والتجمعات السكنية وغيرها . وقد وضعت الجغرافية الاقتصادية العديد من أساليب الأعمال الميدانية . وبهذه المناسبة فقد كانت ناجحة طريقة البحث الاحصائي بالعينة وكذلك طريقة تحليل الخرائط الموضوعة للخامات والأراضي وغيرها عبر تحليل رموزها . كما تجدر الإشارة بالمناسبة الى أهمية استعمال الرياضيات مع الاحصاء هنا ، كذلك لا بد من الإشارة الى كون الاحصاء والجغرافية الاقتصادية تطورا متلازمين مع بعضهما البعض . وكل ما ذكرنا الآن من نقاط سبق وتعرفنا عليها ؛ ومع ذلك لا بد من معرفة أوسع للاسس النظرية للجغرافية الاقتصادية ومرتكزاتها

الأسس النظرية للجغرافية الاقتصادية في الرأسمالية والاشتراكية

من المفترض في الجغرافية الاقتصادية أن تدرس في أبحاثها عملية توزع قوى الانتاج في علائقيتها الوثيقة بعملية تحليل علاقات الانتاج . هذا وفي ظروف الرأسمالية فإن توزّع قوى الانتاج يجري بأشكال عفوية ومتناقضة . فالأقاليم والبلدان الصناعية المتطوّرة يقابلها الأقاليم والبلدان المتخلّفة ذات التخصص في الخامات الزراعية ، والتي هي موضوع الاستثمار من قبل بورجوازية الأقاليم والبلدان المتطورة المتقدّمة . وعندما تدرس الجغرافية الاقتصادية البلدان الرأسمالية فإنها تكشف فيها النقاب عن قسمة العمل المشوهة فيما بين أقاليمها وبلدانها ، حيث يقوم التخصص الاقتصادي الأنسب ما يكون لرأس المال الاحتكاري والمعاكس لمصالح وحاجات غالبية السكان والمعيق لتطوّر قوى الانتاج .

هذا في حين أن الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتصفية الطبقات المستثمرة والتطور المخطط للاقتصاد الوطني في مصلحة كل الشعب في البلدان الاشتراكية ، كل ذلك يخلق ظروفاً جديدة لتوزع الانتاج . كما أنّ تأثير علاقات الانتاج الاشتراكية على تطوير قوى الانتاج يتجسد وينعكس بشكل إيجابي على قسمة العمل جغرافياً وكذلك توزع الانتاج سواء كان لكل مجموعة البلدان الاشتراكية فيما بينها (مجلس التعاضد الاقتصادي) أو داخل كل بلد على حدة فيما بين أقاليمه . هذا وفي ظروف الاشتراكية فإنّ توزع الانتاج المتوازن والواعي والموجه من قبل المجتمع عبر الدولة ، ينطلق قبل كل شيء من ضرورة تأمين التوفير في العمل الاجتماعي ورفع انتاجيته وكذلك رفع المردود أو العائد الاقتصادي لرؤوس الأموال الموظّفة والاستعمال الأمثل لمصادر المواد الأولية وللطاقة البشرية وأيضاً ربح الوقت في المباراة مع الرأسمالية . وهذه المتوجبات للتوزيع العقلاني للانتاج تشكل الأساس لمبادىء توزيع الانتاج في كل مرحلة من مراحل تطوّر الاقتصاد .

وإحدى أهم خصائص الجغرافية الاقتصادية تقوم على تحليل بروز القوانين الاقتصادية في الحالة الجغرافية والتاريخية الملموسة ، في خاصية البحث الجغرافي الاقتصادي لبلد ما أو إقليم ما أو مدينة ما الخ . .

إذن بالاستناد الى قوانين الاقتصاد السياسي الماركسي ـ اللينيني ، يدرس المتخصصون الماركسيون في الجغرافية الاقتصادية ، البروز الملموس للقوانين الاقتصادية في ميدان توزع الانتاج ويحللون العلاقات الاجتماعية المرتبطة بقسمة العمل على مستوى البلد أو مجموعة البلدان .

على أنه من الخطأ حصر مهمة الجغرافية الاقتصادية على الخصائص الفردية . فالواقع ان في مهمات الجغرافية الاقتصادية يدخل قبل كل شيء اكتشاف القانونية المحدّدة لتوزع الانتاج وتشكيل الأقاليم الاقتصادية وخصائص تطوّر بعض البلدان على حدة ، وذلك، في ظروف مختلف الأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية . فقانونية توزع الانتاج تعود للقوانين الاقتصادية الخاصة ، والتي في أساسها القوانين الاقتصادية العامة العائدة للنظام الاقتصادي المعني . ولذلك فسوف نفرد فصلاً خاصاً لدراسة أسس وخصائص الأنظمة الاقتصادية الرئيسية الموجودة ، عنينا النظام الرأسمالي بمختلف متنوعاته وكذلك النظام الاشتراكي (أنظر القسم الثالث) :

فالجغرافية الاقتصادية تساعد على التوزيع العقلاني المخطط للانتاج في البلاد ، وهذا يشكل إحدى صفات التخطيط المستقبلي للاقتصاد الوطني ، كما تساعد على تجسيد العديد من المشاريع الملموسة . ويدخل في مهمات الجغرافية الاقتصادية ، في البلدان الاشتراكية ، مساعدة هيئات التخطيط في البحث عن الاحتمالات المثلى في

توزيع الانتاج والمؤمّنة العائد أو المردود الاقتصادي الأكبر . بالإضافة الى ذلك يتوجب مقارنة مختلف احتمالات التوزيع ، ليس فقط لبعض المصانع أو قطاعات الانتاج وإنما أيضاً المجمّعات الانتاجية الاقليمية . فالانطلاق من المجمّعات يشكّل أحد أهم متطلبات الجغرافية الاقتصادية الماركسية ـ اللينينية . وعند دراسة جغرافية اقتصاد بلد أم اقليم ما فإن الجغرافية الاقتصادية تكشف النقاب عن عدم التوازن ضمن أقاليم محدّدة وضيق مجالاتها الاقتصادية وبعدها ، والشحن غير العقلاني فيما بينها ، وعدم استعمال الامكانيات القائمة فيها لتطويرها وغيرها . وهذا يعطي الأجهزة المخططة امكانية الوصول الى خفض نفقات الانتاج الاجتماعي وتقليص دورتها ، والاسراع أيضاً في وتائر اعادة الانتاج الاشتراكي . فالجغرافية الاقتصادية تسهم بشكل بنّاء في عملية التخطيط الاقليمي للاقتصاد الوطني ، وذلك بوضعها الفرضيات العلمية (المخططات العامة) لتطوير اقتصاد الأقاليم . وتسهم الجغرافية الاقتصادية بنشاط في أعمال التوزع الاقتصادي على الأقاليم ، والتي تشكل نقطة الانطلاق للتخطيط الاقليمي .

إذن فالتوزيع المتوازن المتناغم للانتاج يسمح بالاستثمار الأجدى لخيرات الطبيعة ووسائل الانتاج وقوة العمل ، سواء أكان على نطاق كل البلد أو مناطقه الاقتصادية . وهذا من الشروط الرئيسية للحصول على أقصى النتائج الاقتصادية بأقل ما يمكن من النفقات . فالجغرافية الاقتصادية الماركسية تدرس مسائل التوزع العقلاني للانتاج الاشتراكي كنتيجة لتقييم الخيرات الطبيعية والظروف المتوفرة لها في البلد المعني من أجل نشاطه الاقتصادي .

كما تنبغي الإشارة الى أن المباراة الاقتصادية والاجتماعية بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، والتي سبق وأشرنا اليها ، تنعكس بهذه الدرجة أو تلك على لتنظيم الأقليمي لقوى الانتاج في المجتمع الاشتراكي . فوتائر تطور انتاجية العمل تتوقف بنسبة كبيرة على التنظيم الاقليمي العقلاني لقوى الانتاج وعلى التقسيم الأقليمي للعمل . فالواقع ان الأخطاء والتناقضات والنقص في الانسجام في توزع قوى الانتاج وكذلك العلاقات الاقتصادية في الأقليم وفيما بين الأقاليم وحتى الدول ، وذلك في استعمال الموارد الطبيعية والبشرية والحفاظ على الطبيعية ؛ كل ذلك ينعكس ، من دون ريب ، على انتاجية العمل ويبطء وتائر التطور الاقتصادي . ولذلك ، ولأجل الوفر ما أمكن في العمل الاجتماعي المبذول ، من الضروري أن يتماشى التنظيم العلمي للعمل في المؤسسات مع التنظيم الأقليمي العلمي لتوزع القطاعات المنتجة وغير المنتجة في حياة المجتمع (٣٠) . وهذا ما سوف نتلمسه عند إيزرد وليونتيف في أميركا وفي الأقليم ـ الخطة أو البرنامج في فرنسا .

الواقع أنه يوجد في النظام الرأسمالي أنظمة للأقاليم الاقتصادية ـ الاجتماعية ، إنما لا تسودها العقلانية المتوفرة في النظام الاشتراكي من جراء التناقضات القائمة في صلب النظام الرأسمالي وكذلك استناد الأولى الى قانون الربح : القانون الأساسي لهذا النظام الرأسمالي ووجود الملكية الفردية لأدوات الانتاج فيه . هذا في حين أن النظام الاشتراكي يستند الى قانون تلبية حاجات الناس المعيشية والتعايشية المتنامية والمتزايدة مع الزمن : القانون الأساسي لهذا النظام الاشتراكي وقد زالت فيه الملكية الفردية لأدوات الانتاج وحلت محلها الملكية الاجتماعية لها .

والأهمية الكبيرة هنا هي للدور الذي يلعبه كامل الوسط الجغرافي مع العوامل الديموغرافية من جهة وكذلك تطور العلم والتكنيك من جهة ثانية في عملية توزع الانتاج . لذلك نستعرضهما فيما يلي .

أهمية دور الوسط الجغرافي في تطور وتوزع الانتاج

من الضروري ، في دراسة الجغرافية الاقتصادية ، تحديد أهمية الظروف الطبيعية لأجل توزيع الانتاج الاشتراكي .

لقد قسم ماركس الظروف الطبيعية الى قسمين كبيرين :

الخيرات الطبيعية كوسائل للعيش والخيرات الطبيعية كوسائل للعمل . هذا ومستوى استعمال هذه الخيرات من القسمين مع بعضهما البعض يتوقف وحتى مشروط بمستوى تطور قوى الانتاج . في البدء ، كان الدور المقرر ، في حياة الإنسان ، للخيرات الطبيعية كوسائل للعيش (خصب الأرض ، المياه الكثيرة الأسماك ، الخ . .) . فيما بعد ومع تطور قوى الانتاج ، وبشكل خاص مع ظهور الصناعة الثقيلة ، أخذ الانسان بالاستعمال الواسع لخيرات الطبيعة كوسائل للعمل (مساقط المياه ، الأنهر القابلة للملاحة ، المعادن ، الفحم ، النفط ، الخ . .) .

ويقصد بالوسط الجغرافي الطبيعة المستعملة بنشاط من قبل المجتمع البشري . هذا الوسط الجغرافي ، كعامل لا غنى عنه للتطور الاجتماعي ، بإمكانه أن يسرع أو يبطىء تطور المجتمع . ومع ذلك فتأثير الوسط الجغرافي ليس بمقرر ، على اعتبار أن التطور الاجتماعي في نهاية المطاف أسرع بكثير وبما لا يقارن من تغييرات الوسط الجغرافي[1] . كذلك هناك العديد من البلدان ذات الظروف الطبيعية المماثلة تقريباً ، ومع ذلك فهي تختلف فيما بينها بمستوى تطورها وخصائص علاقات الانتاج فيها ، وكذلك مستوى قوى الانتاج .

من المعروف أن البشرية عرفت تشكيلات أو أنظمة اقتصادية ـ اجتماعية

---

(١) يراجع كذلك بهذا الخصوص الفصل الأول : الوسط الجغرافي ـ الحتمية الجغرافية .

مختلفة : المشاعية ، الرق ، الاقطاعية ، الرأسمالية ، تواجدت في ظروف طبيعية مماثلة . لذلك فمن غير الممكن وحتى المعقول تفسير تواجد هذه الأنظمة ونتائجها بخصائص الوسط الجغرافي لوحدها ، وبالتالي من غير الممكن اكتشاف وتبرير قوانين تطور توزع الانتاج العائدة لكل منها .

إن للوسط الجغرافي تأثيراً حتمياً على توزع النشاطات الاقتصادية . وهذا التأثير يبرز بشكل خاص فيما يعود للانتاج الزراعي . فالقطن مثلاً يتطلب الكثير من الحر ولذلك لا يمكن زراعته إلا في المناطق الجنوبية ، في حين أن البطاطا لا تتطلب إلا القليل من الحر ولا تتحمل حرارة الصيف في الجنوب ، ولذلك فهي تزرع في مناطق خطوط العرض المعتدلة . هذا في حين أن تأثير العوامل المناخية على الانتاج الصناعي وكذلك النقل أقل بكثير وكما هو معروف .

إنما في الوقت نفسه فإن المجتمع يؤثر على الوسط الجغرافي ، في محاولة اخضاعه لأغراضه وحاجاته . ومدى هذا التأثير من قبل المجتمع على الوسط الجغرافي وخصائصه يتوقف ، وبشكل رئيسي ، على القاعدة الاقتصادية لهذا المجتمع . وبناء عليه فإن المجتمع الاشتراكي يقوم بتأثير منظم مخطط على الوسط الجغرافي لاعادة تقييمه وتحويله في مصلحة الشغيلة . هذا في حين أن الوضع يختلف في النظام الرأسمالي حيث الاستثمار اللاعقلاني والواعي والأقرب ما يكون الى النهب وحتى الوحشي لخيرات الطبيعة أحياناً ، وحيث الاهمال أحياناً أخرى ، إذا لم تكن مصدراً للأرباح الضخمة .

فتأثير المجتمع على الظروف الطبيعية يتوقف على ويتحدد بمستوى تطور العلم والتكنيك . فمثلاً آلات وتكنولوجيا المناجم الرفيعة المستوى والحديثة تسمح باستثمار أعماق المناجم ، التي لم تكن لتستثمر قبلاً . كذلك آلات ومعدات بناء الطرق الحديثة والجسور تسمح بعدم الأخذ بعين الاعتبار أكثر وأكثر التأثيرات السلبية للجغرافية الطبيعية (جبال ، وديان ، أنهر ، الخ . .) في تخطيط السكك الحديدية والطرق البرية والنهرية ، في مناطق ، كانت غير قابلة للاجتياز فيما مضى . هذا والنجاحات في أقلمة النباتات وزراعة الغابات العازلة الحامية وتقدم العلوم البيولوجية وغيرها ، كل ذلك يسمح بأقلمة النباتات والحيوانات في مناطق جديدة ورفع مستوى توزع الانتاج عما قبل .

وبناء عليه فارتفاع مستوى الانتاج الاجتماعي وتطور العلم والتكنيك لا يبعد الانسان عن الوسط الجغرافي ، بل بالعكس يقربه منه وينوع العلاقات فيما بينهما . فالمجتمع يتحرر أكثر وأكثر وكل يوم من قبضة الطبيعة ، عبر استخدام منجزاته وخبراته وقواه في عملية اخضاعها . وفي هذا المقام يقول ف. أنجلز : « إن إطار ظروف الحياة

المحيطة بالإنسان ، والذي كان يسيطر عليه ، قد أصبح الآن في قبضة الانسان وتحت سيطرته . وأصبح الانسان بالتالي للمرة الأولى في تاريخه الطويل السيد الحقيقي والواعي لسيادته على الطبيعة كما لحياته في المجتمع »[٢] .

والأمثلة المؤيدة لهذا القول عديدة ، كتحويل الأنهر لبناء السدود واستصلاح الصحارى وعبور المحيطات المجلدة سطحاً وعمقاً واستخراج النفط في المناطق الجليدية ومن أعماق البحار وغزو الفضاء الخ . .

فالإنسان تمكن بواسطة العلم والتكنيك الخلاق والمبدع من الافلات من ضغط الطبيعة والحدود التي رسمتها له وبالتالي التحرر من الحتمية الجغرافية ، إلتي حولها الى امكانية اجتماعية ، في خدمة أغراضه وأهدافه في الحياة .

ونشاط الانسان في الطبيعة (الوسط الجغرافي) يحولها الى«طبيعة تاريخية » طبيعة « مؤنسنة » ، فتصبح جزءاً لا يتجزأ من الجسم الاجتماعي . وهذا لا يمكن اكتشافه ورؤيته إلا بالنظرة الجدلية لعلاقة المجتمع بالطبيعة أو الوسط الجغرافي القائم عليه وفيه .

أهمية دور العوامل الديموغرافية في تطور وتوزع الانتاج

إن العوامل الديموغرافية من الشروط الهامة لتوزع الانتاج . فالسكان وتركيبهم مما يحدد كمية وتركيب مصادر القوى العاملة . كما أن إعادة انتاج السكان وتحركاتهم من الشروط الهامة لتطور وتوزع مختلف حقول الاقتصاد الوطني . كذلك كثافة السكان ، هي في نسبة كبيرة ، مقررة لاستثمار الأراضي الجديدة ، الخ . .

ومع ذلك فالعوامل الديموغرافية كالظروف الطبيعية ليست بمحددة لقوانين توزع قوى الانتاج وتتوقف هي نفسها على طريقة الانتاج الاجتماعي . وقد قال لينين بهذا الصدد : «إن الظروف التي يعيد فيها الانسان نفسه تتوقف بشكل مباشر على هيكلية مختلف أشكال التنظيم الاجتماعي . ولذلك فقانون السكان يجب أن يدرس بشكل ملموس بالنسبة لكل من هذه التنظيمات الاجتماعية وليس بشكل مجرد دون الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأشكال التاريخية للهيكليات الاجتماعية »[٣] .

والتوزع غير العقلاني للانتاج والسكان ـ حيث البطالة الظاهرة والمقنعة ـ ظاهرة خاصة بالاقتصاد الرأسمالي ، أما المجتمع الاشتراكي فله قانونه الديموغرافي الخاص والمتميز بالعمالة الكاملة والتوزع العقلاني للقوى العاملة .

---

(٢) F. Engels, Anti-Duhring, Editions Sociales, Paris 1956, p. 132

(٣) V. Lenine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 1, p. 489

وهناك علاقة سببية جدلية فيما بين توزع السكان وتوزع الانتاج . فإذا ما كان توزع حقول الاقتصاد الوطني مقرراً لتواجد السكان ، فإن تواجد القوى العاملة في هذه المنطقة أو تلك من البلاد يمكن أن يكون عاملاً مقرراً لتوزع الانتاج نفسه . هذا والتغييرات في توزع الانتاج ، هي بشكل عام ، أشد وأكثر فجائية من تحركات السكان ، مما يمكن أن يؤدي الى التناقض في تطور الاقتصاد الوطني . لذلك فعلى الجغرافي ـ الاقتصادي معرفة اكتشاف هذه التناقضات ، في الوقت المناسب واتخاذ التدابير الملموسة للتخلص منها .

إذن فلا الوسط الجغرافي ولا العوامل الديموغرافية بمقررة ، وكما رأينا ، لتطور وتوزع الانتاج ، ومع ذلك لا بد من أخذها بعين الاعتبار في التجسيد الملموس للجغرافية الاقتصادية .

أهمية دور تقدم العلم والتكنيك في تطور وتوزع الانتاج

بمنتهى الأهمية ، في دراسة الجغرافية الاقتصادية ، الأخذ بعين الاعتبار تأثير التقدم العلمي والتكنيكي في عملية تطور توزع الانتاج . كما لا بد من الاشارة الى أن هذا التأثير بالغ الحساسية ويتزايد مع الزمن مع تطور العلوم والتكنيك .

فالجغرافيا الاقتصادية عليها إذن دراسة التغيرات المتوقعة في التوزع الأقليمي لقوى الانتاج ومختلف مظاهر الحياة الاجتماعية . وهذا ما يؤخذ به ويعمل على تجسيده في إطار الاقتصاد الوطني والمجتمع بأكمله في النظام الإشتراكي وعلى الأقل في الاتحاد السوفييتي ، وبسهولة مميزة عما هو عليه الأمر في النظام الرأسمالي ، حيث يصعب الأمر من جراء التناقضات التي يحفل بها هذا النظام .

فالثورة العلمية والتكنيكية تفرض هجوماً لا مثيل له على الطبيعة والاستعمال غير المعقول لخيراتها ، وبالتالي التغيّرات غير المتوازنة فيها ، وبشكل خاص التلوث وحتى في نهاية المطاف انقراض الحياة من على وجه الأرض . فللوقوف بوجه كل ذلك يضع الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي المهمات ، التي يعمل العلماء السوفييت على تجسيدها واستخلاص القوانين العائدة لها في الوقت نفسه أو فيما بعد ، كما جرى في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب (٣١) .

وفي ٢٠ أيلول ١٩٧٢ تبنى مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية مادة حول « التدابير لحماية أفضل للطبيعة والاستعمال العقلاني لخيرات الطبيعة »(٤) . كما ورد في الدستور الجديد الذي تُبني في اكتوبر ١٩٧٧ في المادة ١٨ ما يلي « اتخذت ، في إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، لمصلحة الأجيال

---

(٤) نقلاً عن Saouchkine, Geographie Economique, p. 47

الحالية والقادمة ، التدابير اللازمة للحفاظ على الأرض وباطنها وكذلك المياه وأيضاً النبات والحيوان ، وفي الوقت نفسه الإستثمار العلمي والعقلاني لها ، وذلك من أجل نقاوة الهواء والماء وتجدد الخيرات الطبيعية وتحسن البيئة » .

كما أن المهمات التي طرحها المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بمسائل النمو الديموغرافي ومصادر قوى العمل في المستقبل وحماية الصحة ورفع انتاجية العمل وفعاليته والاستثمار العقلاني لخيرات الطبيعة الخ . . .[٥] ؛ هذه المهمات ، التي طرحها على العلماء السوفييت سلطت الضوء على العلوم « المزدوجة » وبشكل خاص على الجغرافيا الاقتصادية ، والتي لها دور كبير في حل وتجسيد المهمات التي يطرحها الحزب . فتاريخ هذه العلوم « المزدوجة » يمدها بعتاد نظري وخبرة عملية يجعلانها قادرة على الأخذ ، في المجالين المكاني والزماني ، ومن الزاوية الأقليمية والهيكلية الشاملة ، الأخذ بالعلاقات الجدلية فيما بين الطبيعة والسكان والتكنيك والاقتصاد والحياة الاجتماعية . وهنا يعود العلم ، بواسطة الالكترون بشكل خاص ، ليمد الجغرافيا الاقتصادية بمختلف الطرق الرياضية والاحصائية والعلائقية وغيرها لتجسيد ما ذكرنا .

ففي ظروف الاشتراكية ، فإن الطاقة النووية وتكنيك الصواريخ والكيمياء الحديثة والحاسبات الالكترونية وغيرها من المنجزات الأكثر ما يكون حداثة ، كلها تستعمل لتأمين التطور السريع والتوزيع العقلاني للانتاج الاشتراكي . وذلك من أجل الاستعمال المخطط والأجدى ما يكون لخيرات وقوى الطبيعة في خدمة كل المجتمع .

فكهربة البلاد مثلاً وصفت في برنامج الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي « بالمحور لبناء الاقتصاد والمجتمع الشيوعي . وهي الاتجاه السائد لتقدم التكنيك . ويكفي هنا مجرد ذكر المحطات المائية والحرارية لتوليد الكهرباء ودخول الكهرباء كل فروع الصناعة وتوحيد شبكة الطاقة في الاتحاد السوفييتي ، المتوقع الانتهاء من أهم أقسامها سنة ١٩٨٠ » .

وهنا لا بد من الإشارة الى أن هذا سمح بإقامة العديد من المؤسسات على مسافات بعيدة للغاية عن مصادر المحروقات .

كما لا بد من الاشارة الى أن تطور تكنيك وتكنولوجيا الصناعة الكيماوية وأثرها الضخم على التطور المتوازن المتناغم للانتاج . فالكيمياء توسع كثيراً قاعدة المواد الأولية الصناعية . فالمواد الكيماوية الجديدة ، كاللدائن الاصطناعية والمواد البلاستيكية

---

(٥) باقي التفاصيل بالامكان مراجعتها في كتاب
Saouchkine, Geographie Economique, p. 48

والمطاط الاصطناعي الخ . . . ، أخذت تحل أكثر وأكثر محل المعادن الثمينة والمواد الأولية الطبيعية ، وأحياناً هي تتفوق عليها من حيث المتانة والجودة والوزن الخ . .

فتطور الصناعة الكيماوية يؤدي الى تغير التوزع الجغرافي ليس فقط للصناعة الكيماوية وإنما أيضاً للعديد من فروع الصناعة التي تستعمل منتجاتها .

وقد أخذت تنمو الصناعة الكيماوية في مناطق لم تكن متطورة قبلاً ، وذلك لتوفر الهيدروكاربورات فيها ، على اعتبار أن انتاج اللدائن الاصطناعية يحتاج الى الكثير من المحروقات . وبذلك فقد تحرر العديد من فروع الصناعة ، التي تستعمل المواد الاصطناعية ، من التبعية للمواد الأولية الطبيعية ، مما أدى بالطبع الى تغيير التوزع الجغرافي لانتاج هذه الصناعات .

وفي صناعة المكائن والمعدات ، فالاتجاه في التطور التكنيكي يتمثل في بناء المكائن الضخمة ذات الطاقة الكبيرة وإقامة المصانع المؤتمتة ونصف المؤتمتة وكذلك الأتمتة المتكاملة للبعض منها . ودور صناعة المكائن هام بشكل خاص في التطور العام والتخصص للمناطق الاقتصادية .

كما أن تحسن العلاقات الاقتصادية في المناطق وفيما بينها يساعد على تجديد التجهيزات الآلية ويسمح ببناء وسائل النقل الحديثة ، ككهربة خطوط السكك الحديدية وإحلال القاطرات الكهربائية وقاطرات الديزل محل القاطرات البخارية ، وكذلك بناء مختلف الجسور ومد مختلف خطوط نقل الطاقة الكهربائية والغاز والنفط وأيضاً تنظيم خطوط النقل البري والجوي .

فالاقتصادي الذي يهتم بالجغرافية تتوجب عليه معرفة الاتجاه العام للعلم ومكتشفاته . وهذا يسمح له بتلمس الاحتمال الأفضل والأمثل لإقامة انتاج ما ، مع الأخذ بعين الاعتبار بالطبع اتجاهات التطور العلمي والتكنيكي . وقد قال لينين بهذا الصدد : « يتوجب على الاقتصادي النظر دوماً الى الأمام ، من ناحية تقدم التكنيك وإلا وجد نفسه في الحال متأخراً ، لأن من لا يريد النظر الى الأمام يدير ظهره للتاريخ ، وهنا ليس ولا يمكن أن يكون موقف وسطي »(٦) .

والتخطيط الاقليمي ، الذي أشرنا اليه آنفاً وتسهم الجغرافية الاقتصادية بنشاط في أعماله ، يقوم على التحليل الاقليمي . وبالنسبة لهذا الموضوع يعتبر البروفسور أ. برويست ان نجاحات الاقتصاديين الاميركيين في حقل « علم التحليل الاقليمي »(٧)

---

(٦) V. Lenine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 5, p. 141

(٧) إيزرد ، طرق التحليل الاقليمي ، مدخل الى علم التحليل الاقليمي ، ترجمة مختصرة عن اللغة الانكليزية ، بقلم ف. م. كوخمن ، يو.غ. ليبتسا ، س. ن. تاغرا ، تقديم وتحرير أ.ا. برويست ، =

ذو أهمية للغاية بالنسبة للاقتصاديين والجغرافيين ـ الاقتصاديين السوفييت . ومع ذلك فاستاذ هذا الموضوع نفسه إيزرد يجهز على طريقته ، المثلى لتاريخه ، في هذا الموضوع إذ يقول « كل هذه الطرق تعتبر بالأساس مجرّد وسائل فنّية لدراسة المعطيات الواقعية وتسمح فقط باستخراج بعض الاتجاهات والقوانين الاحصائية . . . فلا الخرائط والنسب المئوية بإمكانها أن تبرز وتفسر علاقات الفعل المتبادلة فيما بين القوى الاقتصادية وغيرها من القوى ، والتي تنتج عنها الاتجاهات والقوانين المذكورة »[٨] .

فهذا يعني من قبل إيزرد الاعتراف بالتجريبية كهدف وطريقة للبحث ورفض مبدئي للتعميم النظري لنتائج أبحاثه نفسه . فهل أشرف وأصرح من هذا التصريح من إيزرد نفسه . ومع ذلك بالإمكان الإفادة من نتائج أبحاث إيزرد في هذا الموضوع إنما على أساس التطبيق في إطار مهمات التخطيط الاشتراكي وبالاستناد الى المحك النظري للماركسية اللينينية[٩] . إذن في الرأسمالية لا يزال التخطيط الاقليمي في مرحلة التجريبية ولم يدخل نطاق التعميم النظري واستخلاص القوانين ، كما هو الأمر في البلدان الاشتراكية ، حيث ظهرت بوضوح قانونية توزع الانتاج الاشتراكي .

وحيث أن موضوع توزع الانتاج هام للغاية ويعتبر لب موضوع الجغرافية الاقتصادية فلا بد من المامة تاريخية لظهوره وتطوره وما انتهى اليه في النظامين الرأسمالي والإشتراكي ، قبل معرفة قانونيته في النظام الاشتراكي بشكل عام وحتى مفصل .

= منشورات دار « التقدم » ، موسكو ١٩٦٦ (باللغة الروسية) ، واسم الكتاب بالانكليزية :
W. Isard. Methods of Regional Analysis , An Introduction to Regional Science. New York, 1960 (فيما بعد إيزرد ، التحليل الاقليمي ، ص)

(٨) إيزرد ، التحليل الاقليمي ، ص ٢٢٦ .

(٩) وللتوسع الغني احصائياً واقتصادياً في هذا الموضوع بالامكان مراجعة كتاب إيزرد ، طرق التحليل الاقليمي وأيضاً كتابه الأسبق ، والذي يربطه بالكتاب الحالي ، الذي هو المزيد من التقوية للكتاب الأول الأسبق بعنوان « التوزع واقتصاد المكان أو المدى الاقتصادي ، واسمه بالإنكليزية :
Location and Space-Economy, New-York 1956

الفصل السابع

تاريخ تطور توزع الانتاج

تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي

الواقع أن الاهتمام المتزايد من قبل علم الاقتصاد البورجوازي الحديث بعملية توزع الانتاج ليس من محض الصدفة ، بل يستجيب لعملية تمركز الانتاج ، التي تؤدي الى التجهيز الضخم والسريع للمؤسسات الصناعية ، وهذا يتطلب رؤوس الأموال الأضخم . وهنا قبل البدء في بناء المؤسسة في مكان ما ، من الضروري اعطاء المبررات الاقتصادية ، المرتكزة الى العلم ، في هذا الاختيار الدقيق الى حد كبير ، على اعتبار أنه إذا ما حدث خطأ في التقدير والحساب فإنه مميت إذ يؤدي الى الخسائر الكبيرة ومن الصعب تصحيحه لاستحالة نقل ما بني الى مكان آخر . وبالتالي فمن الطبيعي أن يهتم علم الاقتصاد البورجوازي الحديث بهذا الموضوع ، ويبحث عن الطرق العلمية ، التي تدعم عملية التوزع الجغرافي للانتاج ، بحيث يتأمن للرأسمالي اقصى الأرباح ، وفي الوقت نفسه تستبق الأخطاء الممكن الوقوع فيها ، في عملية اختيار المكان المناسب للمؤسسة المنوي بناؤها .

ودراسة قضايا التوزع الجغرافي للانتاج الرأسمالي قائمة منذ حوالي مئة سنة . وخلال هذه الفترة فإن طرح القضايا المتعلقة بهذا الموضوع وطرق بحثها والنتائج الحاصلة فيها ، كل هذه الأمور طرأ عليها تغيرات هامة ، تعكس في واقع الحال تطور علم الاقتصاد البورجوازي .

في القرن التاسع عشر اهتم بموضوع التوزع الجغرافي الاقليمي للانتاج الاقتصاديون الألمان والروس . ففي القرن الماضي ، إذا ما وضعنا جانباً أبحاث جوهان تونين (Johan Thunen) وكذلك س. آرسنيف في الميدان الزراعي ، فقد اقتصر الوضع ، بالنسبة لما نحن بصدده ، على بعض الملاحظات التجريبية والمقترحات العملية الافرادية لتوزع بعض المؤسسات الصناعية .

وفيما يعود لتونين ، فقد أتينا على ذكره في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني . والواقع أنه اكتشف طريقة للأخذ بالرياضيات في نظام الأقاليم الاقتصادية سبقت الى حد كبير الطرق الاقتصادية الرياضية المعاصرة ، وبشكل خاص طريقة البرمجة الخطية أو الأفقية (Programmation linéaire) . « فنموذج تونين يشير إلى أن طريقة استثمار الأرض ، بمعنى الإستثمار الزراعي ، تتغير ، حسب الابتعاد عن السوق »[1] . وانتهى بذلك الى الحل الرياضي لمسألة الربح الأقصى ، الممكن الحصول عليه ، من استثمار الأرض ، بالنسبة للمسافة التي تفصلها عن السوق .

أما آرسنيف ، وقد أتينا أيضاً على ذكره في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية ، في الفصل الثاني ، حيث استعرضنا مفهومه النظري للأرض والزراعة ؛ آرسنيف هذا ، إنطلاقاً من مفهومه الآنف الذكر ، تصور نظاماً للأقاليم الاقتصادية (بلدان وأمكنة) . فقد أقام العلاقات المنتجة التالية ، في عشرة أقاليم اقتصادية في روسيا : « الطبيعة ← العمل ← نتائج النشاط الاقتصادي (المنتوج البسيط) ← غنى البلاد ← تقييم الطبيعَة وتحويلها »[2] .

كما تنبغي الإشارة في هذا السياق ، إلى أنه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، هناك اسم شاعر لمع ، وقد أتينا على ذكره باختصار كلي كذلك في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني وهو ن. أوغاريف (N. Ogarev) ، حيث قلنا أنه واضع أول نظرية للتوزع الاقليمي للاقتصاد في تاريخ العلوم العالمي ووعدنا بتفصيلها هنا في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » . فلنقم بذلك باستعراض الأطروحات الأساسية لنظريته هذه فيما يلي :

- يجب أن يستند التوزع الاقليمي للاقتصاد على قوانين الاقتصاد السياسي ، على اعتبار أن تشكيل الأقاليم هو عملية موضوعية للحياة الاجتماعية .
- وهذا التوزع الاقليمي للاقتصاد لا يستلهم فقط الماضي والحاضر ، بل عليه الإستناد الى تحليل قوى الانتاج ، التي تحدد التطور اللاحق للبلاد .
- إن تشكيل الأقاليم لا يتحدد بتطور قطاع معين ، بل بمجموع ظواهر اقتصاد البلاد ، والتي استخرج أوغارف خاصيتها الرئيسية .
- في عملية التوزع الاقليمي يجب تمييز قطاعات التخصص الرئيسية والمناطق التكاملية للاقتصاد .

---

(١) Saouchkine, Geog. Ec. p. 64

(٢) Saouchkine, Geog. Ec. p. 64

- في التوزيع الاقليمي يجب الأخذ بعين الاعتبار طرق المواصلات واتجاه تحركات الانتاج .

- كما يتوجب في التوزع الأقليمي وضع طريقة الإدارة الاقتصادية (المميزات الاجتماعية والأقليمية)[٣] .

بالإضافة الى الشاعر أوغارف ، هناك ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، اسم آخر ، إنما في ميدان التوزع الجغرافي للصناعة ، وقد تحدثنا عنه أيضاً ، إنما في منتهى الإيجاز في تاريخ الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني ، ونورد هنا ، وكما وعدنا ، أطروحاته الرئيسية في الموضوع الا وهو ب . كريكوف (P . Krioukov) .

فالفكرة الرئيسية في دراسة كريكوف تقوم على بناء المؤسسات الصناعية بالقرب من مصادر المواد الأولية والمحروقات ، وعلى إنقاص مصاريف النقل بالقضاء على تحركات المواد الرئيسية والسلع النهائية ، وعلى لا مركزية الصناعة ، المجمعة بشكل رئيسي في المقاطعات المركزية ، خصوصاً مدينتي موسكو وبطرسبورج .

وتنبغي الإشارة إلى أن هذه الفكرة أصبحت من المسلمات وشكلت فيما بعد القانون الثاني من قوانين توزيع الانتاج الست الرئيسية في النظام الاشتراكي ، كما لا بد من الإشارة إلى أنه يؤخذ بها « مؤقلمة » في إطار الاحتكارات الصناعية الكبرى في النظام الرأسمالي حتى قبل تكريسهابقانون في النظام الاشتراكي .

أما في أواخر القرن التاسع عشر فقد نشر لونهاردت ، الذي تحدثنا عنه في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني ، فيما بين السنوات ١٨٨٢ ـ ١٨٨٥ أعمالاً مخصصة لاختيار أماكن إقامة المؤسسات الصناعية باستعمال الطرق الرياضية ، مفتتحاً بذلك موضوع نظرية « التوزع الصناعي » ، وذلك بالاستناد الى أطروحات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (ما قبل الماركسي) . « ولونهاردت ، كمثيله الألماني تونين بالنسبة لتوزع الانتاج الزراعي ، لم يكن ليأخذ بعين الاعتبار سوى مصاريف الانتاج غير معيراً الاهتمام أرباح رجل الأعمال (Ertrepreneur) »[٤] .

هذا في ألمانيا ، أما في روسيا وفي نفس الفترة الزمنية ، فالاتجاه الرئيسي لتطور الجغرافيا الاقتصادية تأكد في أعمال سيمونوف ـ تيان ـ شنسكي صاحب نظام التوزع الاقليمي للاقتصاد الأكثر ما يكون كلاسيكية في القرن التاسع عشر ، والذي ألمحنا اليه في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني ، والذي يذهب لدرجة تمييز

---

(٣) Saouchkine, Geog. Ec. p. 66

(٤) Saouchkine; Geog. Ec. p 70

أقسام الأقاليم وأجزاء الأقسام . والملفت للنظر هنا لدى سيمونوف ـ تيان ـ شنسكي ، وقد أشار اليه كل من ماركس ولينين في حينه هو « التحليل العلمي للمميزات الأقليمية ، في العمليات الاجتماعية ، وبشكل خاص الفرز الطبقي في الأرياف ، بعد القضاء على نظام القنانة بإصلاحات ١٨٦١ . وقد وجد ماركس لأول مرة في أعمال سيمونوف ـ تيان ـ شنسكي « دراسة لمسائل التوزع الاقليمي للاقتصاد ، والتي لم تستلفت ، آنذاك ، أنظار علماء أوروبا الغربية »[٦] . وقد كان سيمونوف ـ تيان ـ شنسكي يهتم كثيراً بجغرافية السكان وجغرافية الزراعة وأكثر بكثير من جغرافية الصناعة . إنما الحياة كانت تستوجب وبشدة اهتمام الجغرافيا الاقتصادية بدراسة تطور الصناعة وتوزعها .

هذا والانعطاف الكبير في الموضوع حصل على يد أ. فبر (A. Veber) في كتابه عن توزع الصناعة ، المنشور في سنة ١٩٠٩[٧] .

وقد كان يجري اختيار مكان إقامة المؤسسة في هذا الكتاب بالاستناد الى مصاريف الانتاج الدنيا وليس الربح الأقصى للرأسمالي . وقد عمل فبر لنشر هذه النظرية ، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الجغرافيا الاقتصادية معتبراً إياها « العلم الذي يبرهن نظرياً عن مكان اختيار العمليات الاقتصادية في اقليم معين »[٨] . وقد أدخل فبر في الجغرافيا الاقتصادية طريقة الحساب ، كما اقترح العديد من الوسائل والطرق (وليس المنهجيات) لتحديد اختيار أمكنة المؤسسات بواسطة خطوط المصاريف المتساوية ، برسم الخطوط المغلقة أو الايزوليني (Isolignes) . إنما يبدو « أن القيمة العملية لنظرية فبر حول التوزع الجغرافي للصناعة تكمن ، في ظل الرأسمالية الاحتكارية ، في البرهنة ليس على كيفية بناء المؤسسات الجديدة ، بقدر ما هو اختيار المؤسسات التي ستصفى ، نتيجة تمركز الانتاج وابتلاع الشركات الكبرى للمؤسسات الصغيرة »[٩] .

وبذلك كان فبر أول من حاول تقديم نظرية كاملة متكاملة ومنطقية مَنسجمة مع ذاتها حول توزع المؤسسات الصناعية الرأسمالية . وباسم فبر ترتبط قمة تطور نظرية توزع الانتاج البورجوازية .

وأي توافق تاريخي مع غيره ممكن إنما هو مجرد صدفة ، ويبقى فبر محتلاً ، في

---

(٥) Saouchkine, Geog. Ec. p 70

(٦) Saouchkine, Geog. Ec. p. 71

(٧) انظر . فبر ، توزع الصناعة ، ١٩٠٩ ، وقد ترجم الى اللغة الروسية باقتضاب وظهر سنة ١٩٣٦ ، نقلاً عن د. إيزرد ، « التحليل الاقليمي » .

(٨) Saouchkine, Geog. Ec. p. 74

(٩) Saouchkine, Geog. Ec. p. 74

تاريخ تطور نظرية توزع الانتاج البورجوازية ، مثيل المكان الذي يحتله د. ريكاردو في تاريخ الاقتصاد السياسي البورجوازي ، ففبر ، على غرار ممثلي المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي البورجوازي ، رمى الى وضع نظرية أبدية وكلية ، بمعنى خارج إطار التطور التاريخي ، نظرية لتوزع الانتاج ، تحاول حل المسألة من منطلق مؤسسة واحدة وإلى حد ما معزولة عن غيرها على غرار ما كان الأمر ، بالنسبة للمؤسسة الزراعية ، عند جوهان تونين (٣٢) . وهذا الموقف الرامي الى تناول الموضوع من خارج الاطار التاريخي وبالنسبة لمؤسسة منفردة منعزلة أدى بفبر وبكلاسيكيي الاقتصاد السياسي الى إفراغ قوانين الاقتصاد السياسي من كل محتواها الاجتماعي والاقتراب من القوانين الطبيعية . ومن المنطلقات الطبيعية وصلوا الى الظواهر الاقتصادية . والجذور المنهجية للتناقض في كل من نظريتي فبر وريكاردو إن لم تكن هي ذاتها في الكثير من النقاط ، فإنها تتشابه ، دون ريب .

وفترة من الزمن فيما بعد اقتصرت دراسات الاقتصاديين البورجوازيين ، في ميدان عملية توزع الانتاج ، إما على الانتقائية بإضافة عناصر غريبة كلياً عن الموضوع على نظرية فبر ، وإما على دراسة المسائل الضيقة الخاصة في الموضوع ، مما أدى الى الانقطاع عن النظرية العامة في الموضوع . أما في المراحل اللاحقة ، فقد عرف بعض الاقتصاديين البورجوازيين محدودية نظرية فبر، التي تناولت عملية توزع الانتاج من وجهة نظر المؤسسة المنفردة . فـ « انفلندر » و« غوفر » و« بريديول » و« بالتفر » وغيرهم من المؤلفين الباحثين قد فهموا كل الفهم العلاقة المتبادلة فيما بين المؤسسات في إطار قطاع معين ، وعلى هذا الأساس قاموا بدراسة مجموعة من مسائل التوزع للمنتجات ، على نطاق الاقليم أو التوزع الاقليمي للمنتجات . وبهذه الطريقة فقد انتقلوا من المؤسسة المنفردة الى القطاع المعين . وهذا بالضبط ما يلبي ، على أكمل وجه ، المصالح العملية للاحتكارات المعنية في الموضوع . ولكن تشاء الصدف أن لا يتمكن أحد من هؤلاء الباحثين في الموضوع ، على نطاق القطاع ، من الانتقال بنتائج أبحاثه لدرجة وضع نظرية عامة لعملية توزع الانتاج . واقتصر الوضع ، في معظم الأحيان ، على مجرد اقتراح بعض المفاهيم الافرادية المجتزأة ، والتي غالباً ما كانت ضعيفة الترابط ؛ وحتى أحياناً متناقضة فيما بينها .

وفيما بعد ، فإن المجموعة الكبيرة العدد من الاقتصاديين ، في الولايات المتحدة الاميركية برئاسة إيزرد ومعهم ليوشن في ألمانيا ، ذهبت أكثر الى الأمام . فقد اتضحت لهؤلاء الاقتصاديين العلاقة الوثيقة المتبادلة فيما بين المؤسسات المتوزعة، ليس فقط بالنسبة لقطاع واحد معين ، وإنما لعدة قطاعات ، سيما المتاخمة لبعضها البعض والمتداخلة فيما بينها . وهنا فقد حاز الاقتصاديون الاميركيون نجاحات محددة في وضع طرق دراسة العلاقات المتبادلة ، داخل القطاعات وفيما بينها ، والتي تحدد توزع انتاج

مختلف المنتجات ، وحتى أيضاً التحليل الكمي لهذه العلاقات باستعمال الأساليب الرياضية الحديثة . لذلك فمنجزات الاقتصاديين الاميركيين هنا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين والجغرافيين الاقتصاديين السوفييت ، كما مر معنا .

وبالرغم من وصول هؤلاء الاقتصاديين ، بما فيهم الاميركيون ، الى بعض التفاصيل الهامة ، نتيجة التحاليل المفككة والمنمقة ووضع بعض العلائقية الخاصة أيضاً ، بالرغم من ذلك فلم يتمكن أحد من هؤلاء الاقتصاديين البورجوازيين المحدثين من وضع نظرية عامة لتوزع الانتاج الرأسمالي .

هذا وحتى الاقتصادي الاميركي المشهور ف. ليونتيف ، الذي تمكن من الوصول الى منجزات محددة في طرق دراسة العلائقية فيما بين القطاعات ووضع ميزان لها ، وبشكل خاص التحليل على أساس النفقات ـ المنتجات ، حتى ليونتيف هذا لم يتمكن من وضع نظرية عامة لتطور اعادة الانتاج الاجتماعي توازي بالمقابل نظرية كارل ماركس . وحتى إيزرد ، الذي عمل فترة ، بشكل غير مباشر ، مع ليونتيف، إيزرد نفسه مع معاونيه وزملائه ، الذين نجحوا في وضع طرق دراسة واقع حال العلائقية فيما بين القطاعات داخل الأقاليم وفيما بينها أيضاً ، جميع هؤلاء لم يتمكنوا من أن يصلوا الى التعميم النظري لنتائج أبحاثهم الموسعة ، وبالتالي وضع نظرية عامة لتوزع الانتاج .

لقد دشن ف. ليونتيف عصر « المدرسة الوصفية التجريبية » وأعلن التجريبية هدفاً واعتبرها أعظم منجزات علم الاقتصاد البورجوازي المعاصر . والى هذه المدرسة ينتمي أ. و. إيزرد . هذا وبالامكان موافقة ف. ليونتيف على أن مدرسته « وضعت الكمية الكبرى من المعطيات التجريبية ، التي لا تقدر بثمن » ، كما وضعت « التكنيك أو الأسلوب الدقيق للتحليل الاحصائي للعلائقية المتبادلة المجتزأة[١٠] .

إنما من المعروف أن العلم الصحيح يبدأ فقط عندما يتمكن الباحث من أن يستخلص القوانين من المجموعة الكبيرة للوقائع التجريبية ، أي أن يضع النظرية العامة ، التي تعمم وتفسر المعطيات التجريبية المتجمعة . وبالتالي فاعلان التجريبية والوصفية كفاية للبحث هو أفضل دليل على الجمود والتحجر في العلم البورجوازي .

وقبل استعراض قانونية توزع الانتاج الاشتراكي لا بد من استعراض موجز لتاريخ هذه العملية منذ قيام النظام الاشتراكي ؛ على أثر ثورة أكتوبر في روسيا القيصرية وظهور الاتحاد السوفييتي الى الوجود .

---

(١٠) ف. ليونتيف ، دراسة هيكلية الاقتصاد الاميركي ، مترجم الى الروسية عن الإنكليزية ، منشورات الدولة السياسية ، موسكو ١٩٥٨ ، ص ١٤ ـ ١٥ ، نقلاً عن و. إيزرد ، التحليل الاقليمي .

تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي

إنما كون الحاضر يحمل آثار الماضي ، فلا بد من إلمامة ولو خاطفة لماضي هذا الموضوع في روسيا القيصرية ، قبل الأخذ به في الاتحاد السوفييتي فيما بعد على أثر الثورة .

لقد اهتم بدراسة المناطق الطبيعية والزراعية في روسيا كل من الجغرافيين والاقتصاديين . فمنذ العام ١٨٤٨ حاول س. آرسنيف ، في « الاحصائيات الروسية » ، الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المميزة للمناطق (أنظر ما ورد عنه في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » من هذا الفصل السابع وكذلك ما ورد عنه في « تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية » في الفصل الثاني) . كذلك نشر أ. س. ارمولوف ، في سنة ١٨٧٨ « تنظيم الاقتصاد الريفي » ، حيث حاول أن يأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المميزة للنشاط الاقتصادي ، سيما الريفي ، في مختلف المناطق . هذا وفي كل من دراسة د. أ. مندليف ، في سنة ١٨٩٣ (أنظر ما ورد عنه في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني) ، ودراسة د. أ. ريختر ، في سنة ١٨٩٨ ، حصلت محاولة لتوسيع الموضوع ، بحيث يأخذ بعين الاعتبار ويشمل التصنيع والتجارة ، كعناصر لعملية التوزع الاقليمي .

كما تنبغي الإشارة الى أن كل ما ورد في العنوان الأسبق « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » ويتعلق بروسيا وعلماء روس يصلح للأخذ به في هذا المقطع التاريخي التمهيدي « لتاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي » على أثر ثورة أوكتوبر الاشتراكية الكبرى .

وهذه المحاولات للتوزع الاقليمي للانتاج (الاقتصاد الاقليمي) أخذ بها مجدداً في ظل النظام السوفييتي وبدأ من العشرينات ، كما استمرت بعد الحرب العالمية الثانية على يد الاقتصاديين السوفييت أمثال س. ج. ستروميلين وف. س. نمنتشينوف ون. كالاسوفسكي . فمنذ العام ١٩٢٠ فإن خطة « غويلرو » حوت الخطوط العريضة لبرامج اقليمية تناولت ثماني مناطق .

على أنه يتوجب علينا ، قبل البحث في خطة « غويلرو » ، الإشارة ولو السريعة للمضمون الملموس والعائد لتوزع الانتاج في « مسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي » التي تحدثنا عنها في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني ، وحيث يقول لينين بالحرف الواحد : «التوزيع العقلاني للصناعة في روسيا من وجهة نظر القرب من المواد الأولية وامكانية التخفيض ما أمكن للهدر في العمل بين معالجة المواد الأولية وكل المراحل المتتالية لتحويل المنتجات نصف الجاهزة أو أنصاف السلع

حتى الحصول على السلع الجاهزة »[١١] . كما أنه في هذه الوثيقة نفسها تحدث عن « التمركز . . للانتاج . . . في عدد صغير للمؤسسات الكبيرة »[١٢] وطرح للمرة الأولى ضرورة كهربة الصناعة والنقل والأخذ بها في الزراعة .

أما خطة « غويلرو » التي سبق وتحدثنا عنها في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني ، فهي بمثابة المحطة الفاصلة في عملية الإبداع في بناء النظام الإشتراكي وأدت الى وضع « مشروع التوزع الاقليمي للاقتصاد في العشرينات » ، الذي سوف نستعرض فيما يلي لما ذكرنا من أهميته .

لقد أعطت خطة « غويلرو » عملاً جماعياً « للتوزع الاقليمي للاقتصاد في روسيا السوفيتات » ، قامت به مجموعة من الاختصاصيين بقيادة م . كالينين وغ . كرجيجانوفسكي . وقد نتج عن هذا العمل الجماعي وثيقتان في منتهى الأهمية فتحتا الطريق الجديد البناء في حقل التوزع الاقليمي للاقتصاد وهما :

- تقرير الغوسبلان (Gosplan) (لجنة الدولة المركزية للتخطيط) للدورة الثالثة للجنة التنفيذية المركزية لروسيا حول التوزع الاقليمي للاقتصاد في روسيا .
- أطروحات التوزيع الاقليمي للاقتصاد عام ١٩٢٢ .

وفي المؤتمر الحادي عشر للحزب (آذار ـ نيسان ١٩٢٢) أعطى لينين تقديراً كبيراً للعمل المنجز بقوله : « الآن قسمت روسيا الى أقاليم على أساس علمي ، حيث أخذت بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمناخية وظروف الحياة والتموين بالوقود والصناعة المحلية الخ . . . »[١٣] .

فأفكار مشروع العشرينات للتوزيع الأقليمي للاقتصاد تضمنت التدابير الأساسية للجغرافيا الاقتصادية السوفييتية . وقد أشارت الى ذلك أطروحات هيئة اللجنة التنفيذية المركزية لروسيا عندما قالت أن التوزع الاقليمي للاقتصاد يسمح بوضع « مشروع التطور الاقتصادي للاقليم على أساس استعمال كل الامكانيات المتاحة بأقل ما يكون من المصاريف »[١٤] .

- وبذلك أصبح « الاقليم الاقتصادي » « من عناصر النظام المتداخل لاقتصاد البلاد وفي الوقت نفسه شكل بحد ذاته نظاماً للأرض متداخلاً يجمع بالطريقة الأفضل

---

(١١) V. Lenine, œuvres, t. 27 , p. 333

(١٢) Ibidem p. 333

(١٣) V. Lenine, Œuvres, t 33, p. 314

(١٤) التوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، موسكو ١٩٥٧ ، ص ١٠٣ (باللغة الروسية) .

مـا يكون المـوارد الطبيعيـة وظروف الانتـاج والسكان ومـوارد اليد العـاملة وقطاعـات الصناعة والزراعة والنقل والتجارة ـ القطاع الثلاثي »[١٥] .

وكما ورد معنا سابقاً فالتوزيع الاقليمي للاقتصاد كان ، ولا يزال بالـطبع ، عـلى وثيق العلاقة بتخطيط الاقتصاد الوطني وإدارته . فالواقع ان التخطيط الأقليمي المستنا الى العلم ، أصبح غير ممكن قيامه ما لم يستند الى نظام الأقاليم الاقتصادية . كما أنه لا يعد بإمكان التوزيع الاقليمي للاقتصاد المستند الى العلم ان يكون له معنى حقيقي بنّاء إذا لم يكن مـدعومـاً بالتخـطيط الأقليمي ، وإذا لم يـأخـذ بعـين الاعتبـار تـطور قـوى الانتـاج . وبالتـالي أصبح التـوزيع الاقليمي لـلاقتصـاد الأسـاس للتخـطيط الأقليمي وإدارته . وبهذا الصدد تشير خطة « غويلرو » فيما يعود للناحية الإدارية إلى إقامة جهاز في كل إقليم « يعمل على أساس العلاقة الـوثيقة بـالمركـز وحسب توجيهـاته ، استنـاداً لمعـرفته المفصلة للظروف المحليـة ، فيصبح بـالتـالي قـادراً عـلى الإفـادة القصـوى من الامكانيات المحلية »[١٦] .

هذا وتقسيم البلاد الى مناطق اقتصادية كان ثمرة دراسة جدية غـاية في العمق ، بالاستناد الى المبادىء الثلاثة لموضوع « المجال الاقتصادي » وهي :

أولاً ضـرورة تقسيم البـلاد الى منـاطق أو وحـدات اقتصـاديـة متكـاملة ، ذات وظائف محدَّدة ، إنما في إطار التـطور العام لمجمـل اقتصاد البـلاد . وخطة « غـويلرو » التي أتينا على ذكرها ، كانت التجسيد العملي لهذه الفكرة الأولى .

ثانياً ضرورة القضاء على التفاوت وحتى التناقض القائم فيما بين المـدن والأرياف والذي يشكل الشرط الرئيسي ، حسب كل من ماركس ولينـين ، للوصول الى النـظام الشيوعي .

ثالثاً ضـرورة المساواة فيـما بين مختلف القـوميات في إطـار الاتحاد ، الأمـر الذي يوجب المساواة الحقيقية ، والتي تقوم على الحق في التطور الاقتصادي والثقافي .

كما تنبغي الإشارة الى أن هذه المبادىء الثلاثة لم تعد موضوع جدل أو خـلاف ما حتى فيما بعد ، على اعتبار أننا نجدهـا مجدداً وكـما هي في تقريـر ف. س. نمتشينوف لسنة ١٩٥٨ والعائـد للمؤتمر الـذي عقد في « ايـركوسـك » ، من أجل دراسـة التطور الاقتصادي لسيبيريا الشرقية .

كذلك تنبغي الإشارة هنا الى الجغـرافي إ. الكسندروف ، الـذي وضع مشـروع

---

(١٥) Saouchkine, Geog. Ec. p. 85

(١٦) خطة كهربة روسيا ، ص ٥٤٠ (باللغة الروسية) .

« التوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفييتية كنظام مجمعات اقليمية للانتاج » ، وبالشكل الملموس ، حيث نكتفي بمجرد ذكر مشروع المحطة الكهربائية « الدنيبر » للسنوات ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ . وقد تبسطنا بالنسبة لهذا الجغرافي ، الذي لعب دوراً حاسماً وتطبيقياً بارزاً في قضايا توزع الانتاج ، في عملية بناء الاشتراكية في وطن الإشتراكية الأول ، في الفصل الثاني ، عند الحديث عن « تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية » .

هذا والجغرافي ن . بارانسكي ، الذي تميز عن الكسندروف بمقدرة التعميم والإستنتاج للقضايا التطبيقية ، التي كان يشارك فيها أيضاً ، وبالتالي عبر الرؤيا النظرية اعتبر الأقاليم الاقتصادية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية « كأنظمة متداخلة في قلب نظام التقسيم الاجتماعي للعمل الأكثر تعقيداً منها ، وذلك داخل البلاد كما في خارجها ، على المستوى العالمي »[١٧] . وهذا يذكرنا بمعظم قوانين توزع الانتاج في النظام الاشتراكي وخصوصاً القانونين الخامس والسادس ، وحتى يعتبر استشفافاً لهما ، مع العلم أن لينين كان له مثل هذه الرؤيا قبل بارانسكي .

كما أخذ بارانسكي « بتوزع قطاعات الاقتصاد الوطني في تكاملها وعلائقيتها السببية ، وذلك حسب حاجاتها المعينة ، فيما يعود للموارد الطبيعية والبشرية والمادية والتكنيكية ، وحسب حاجات الانتاج في عملية تشكيل الاقاليم المتخصصة في فرع معين وتنظيم طرق المواصلات المحلية وفيما بين الأقاليم وحتى الدولية »[١٨] . وبذلك يكون قد حل التناقض الذي برز على أثر الثورة ، وأشرنا اليه آنفاً في العرض التاريخي لتطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني (أنظر المقاربة الديالكتيكية الثالثة للجغرافيا الاقتصادية لديه) ألا وهو التناقض بين الاتجاه القطاعي والاتجاه الاقليمي عبر الجمع بينهما .

والمبدأ الأساسي التطبيقي أو العملي ، بالنسبة لما نعالج من موضوع ، يدعى « مبدأ الانتاج » أو « مبدأ الطاقة » . وهو يفترض تقسيم البلاد الى مناطق اقتصادية كما رأينا لدى الكسندروف وبارانسكي ، بحيث يمكن الحصول ، في كل منها ، على أقصى ما يمكن من الانتاج بأقل ما يمكن من التكاليف . وبالنسبة لسنة ١٩٢١ كان المقصود أقل ما يمكن من استعمال الطاقة ، مما يفسر بالظروف الاقتصادية لتلك الفترة بالطبع .

وهذه الفكرة التي أوردنا ، نجدها بشكل ملموس ، واضح كل الوضوح ، عند أحد مؤسسي الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية ن . كالاسوفسكي الذي تعرفنا عليه بشيء

---

(١٧) Saouchkine, Geog. Ec. p 88

(١٨) Saouchkine, Geog. Ec. p. 88

من التفصيل في الفصل الثاني ، والذي يقول عنه ت. كالاشنيكوف ون. كازانسكي ، في مقدمة كتابه « نظرية التوزع الاقليمي الاقتصادي »[١٩] « في كتاب ملفت للنظر نشر في تلك الفترة (المقصود سنوات الثلاثينات ـ المؤلف) بعنوان « مستقبل المجمع الصناعي » « أورال ـ كوزنتس » ظهر الجديد عند كالاسوفسكي في تناول الجغرافيا ، فهو يبدأ بالدراسة المخططة للأشكال الاقليمية للمجمعات المتوقعة بهدف الحصول على الوفر في مستوى الانتاج ، عن طريق انقاص الخسائر في الطاقة والنقل والمواد الأولية والعمل والتجهيز ، وبفضل الربح المتأتي عن ذلك اختصار مدة عملية الانتاج نفسها »[٢٠] .

وقد ورد في تقرير اللجنة ، التي تشكلت في العام ١٩٢١ ، لدى لجنة الدولة للتخطيط على أثر إنشائها ، والتي استوحت المبادىء النظرية المنهجية الماركسية اللينينية الثلاثة التي أوردنا آنفاً ما يلي : « على كل منطقة اقتصادية أن تشكل مجمعاً انتاجياً متكاملاً يكون بمثابة عضو اقتصادي مستقل ، إنما يعمل بالتعاون مع المناطق الأخرى ، على أساس التوزيع العقلاني للعمل والتآزر الفعال . وتوزيع العمل فيما بين الاتحاد والمناطق ، يقوم على أساس التحديد العقلاني للاقتصاد المحلي المستقل وللوحدات الوطنية وللاقتصاد الاتحادي »[٢١] .

كما ورد على لسان اللجنة المشار اليها « المقصود بتحديد المنطقة تحديد الاقليم المعني من وجهة النظر الاقتصادية ، إنما غير المغلق على نفسه . . كونه يشكل الطاقة الفعلية والكامنة للقيام بهذه الوظيفة أو تلك في عملية التطور الديناميكي العام لاقتصاد البلاد »[٢٢] . وبالتالي فالمنطقة الاقتصادية هي « تعبير وظيفي » للنشاط الاقتصادي .

وقد حدد كلاسوفسكي هذه العملية الابداعية المتفوقة : التوزع الاقليمي للاقتصاد بما يلي : « يعني التوزع الاقليمي للاقتصاد ان الانتاج موزع في أقاليم البلاد في مجموعات محدّدة تستجيب للتداخل الطبيعي لمصادر الطاقة والمواد الأولية وللظروف الجيو ـ اقتصادية العامة والنقل في الأقاليم . من جهة أخرى فمجموع الأقاليم الاقتصادية يفترض أن يشكل نظام دولة يسهل إدارة الموارد الاقتصادية . بتعبير آخر

---

(١٩) N Kolossovski, Théorie de la Régionalisation Economique, Edtions du Progrès , Moscou, 1975, (traduit du russe). (Kolossovski, Théorie de la Régionalisation Economique... p. (فيما بعد . . .

هذا مع الاشارة الى أنه صدر باللغة الروسية سنة ١٩٦٠ واستعنا به بالأفضلية

(٢٠) Kolossovski, Théorie de la Régionalisation Economique Introduction p. 6

(٢١) V. Blan et H. Chambre, L'U.R.S.S. Magellan. P.U.F. Paris, 1975, Introduction p. 10 (فيما بعد Blanc et Chambre, L'URSS P)

(٢٢) Blanc et Chambre, L'U.R.S.S., P. 10

فإن التوزيع الاقليمي للاقتصاد هو طريقة محددة لاعادة البناء التكنيكي والاقتصادي للانتاج ، على أساس الطاقة والنقل وعلى أساس التنظيم المتداخل لعمليات الانتاج ، المشروطة ليس فقط بمستوى العلم والتكنيك وإنما أيضاً بالمستوى الاجتماعي لتطور البلاد »[٢٣] .

وبالتالي فالتوزيع الاقليمي للاقتصاد هو طريقة للتوزيع العقلاني ليس فقط للمؤسسات المنعزلة وحتى بعض قطاعات الاقتصاد ، وإنما لتداخلها المجمعي المنطقي ، الذي تحسسه لينين وقدر أهميته للمستقبل ، في مؤلفه ، الذي أشرنا اليه آنفاً ، « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » .

انجز كلاسوفسكي فيما بعد حل قضية المجمعات الاقليمية للانتاج في الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية . فحسب رأيه فإن عبارة « المجمع الأقليمي للانتاج » تعني « التداخل المتبادل الشروط لمؤسسات ومقاطعات قائمة في اقليم معين محدد (المجمعات المحلية) أو في وحدة أو منطقة اقتصادية كبرى أو جزء منها (المجمعات الأقليمية) . . . ومع تواجد العلاقات التكنولوجية العميقة ، فالمجمع يأخذ شكل « المجمع الانتاجي » أو « التجمع الانتاجي » (Combinat) . . . فالتداخل الأقليمي للانتاج (المجمع) هو شكل جغرافي وتكنيكي معين للعمل الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي ، ذو تجهيز بالطاقة والميكنيك ، هو الشكل المضاف الى تداخل معين للموارد الطبيعية في الأقليم أو الموارد الطبيعية المقدمة جزئياً من أقاليم أخرى »[٢٤] .

وكتب كلاسوفسكي أيضاً « الدراسة الجيو ـ اقتصادية للمجمعات تقوم على تحليل تركيبها والعلاقات فيما بينها والبحث عن القوانين التي تقود تطورها »[٢٥] . هذا ولإستخراج القوانين التي تقوم عليها هذه المجمعات يجب الاستناد الى « الانتاج المادي بشكل عمليات انتاج طاقية نموذجية متكررة بشكل كبير في عدد من الأقاليم »[٢٦] . وفيما بعد وسّع كلاسوفسكي هذه الحلقات النموذجية الانتاجية الطاقية لجعلها دورة عامة بقوله « بسبب التطور المخطط للمجتمع الإشتراكي ، تتكرر وبشكل مستمر في بعض الأقاليم ، ليس فقط العملية الانطلاقية للانتاج الطاقي الضخم ، وإنما أيضاً الحلقة الواسعة للانتاج المتجمع حول العملية الانطلاقية بالتداخل مع العلاقات

---

(٢٣) ن. كلاسوفسكي ، نظرية التوزع الاقليمي للاقتصاد ، موسكو ١٩٦٠ ، ص ٢٥١ (باللغة الروسية) (فيما بعد كلاسوفسكي ، نظرية التوزع الاقليمي للاقتصاد ص . . .) .

(٢٤) كلاسوفسكي ، نظرية التوزع الاقليمي للاقتصاد ، ص ١٤٢ ـ ١٤٣ (باللغة الروسية) .

(٢٥) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٢ ـ ١٤٣ (باللغة الروسية) .

(٢٦) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٤ (باللغة الروسية) .

المتعددة الأشكال (الأفقية والعامودية الخ . .) »[٢٧] .

وفي العام ١٩٦٥ ازدادت الدقة في التحديد للتطور المتداخل للاقليم أو المنطقة الاقتصادية ، بحيث فهم بذلك « وجود العلاقات الحميمة فيما بين مختلف المراكز الاقتصادية في المنطقة الاقتصادية ، وكذلك فيما بين هذه المراكز ومناطق الجذب العائدة لها . والقاعدة للمجمع الاقتصادي الاقليمي تتألف من فروع الصناعة التي تخصصت فيها المنطقة المعنية بالنسبة لمجموع الاتحاد »[٢٨] .

كما تنبغي الاشارة الى أن تقسيم البلاد الى أقاليم أو وحدات أو مناطق اقتصادية ، قد أخذ بعين الاعتبار ضرورات التقسيم الاداري للبلاد ، مع التركيز على أهمية التقسيم الاقتصادي ، بحيث يمكن القول « أن التقسيم الاداري » « مكزوز » (Calqué) عن التقسيم الاقتصادي ، الأمر الذي يسمح بالتطور المتناغم والمتوازن بالنسب المثلى ، للانتاج الاشتراكي الموسع ، سواء أكان على مستوى الدولة أو على مستوى المناطق الاقتصادية »[٢٩] . والأخذ بعين الاعتبار التقسيم الإداري للبلاد يعود لتواجد القطاعات الاقتصادية فيها ، سيما الصناعية الرئيسية وتسلسلها من الوزارة الاتحادية المركزية ، عبر وزارات الجمهوريات الفدرالية ، الى المؤسسات ، في إطار المناطق الاقتصادية . وبالتالي فتقسيم البلاد الى مناطق اقتصادية لم يحل المشكلة الصعبة المعقدة ، ألا وهي : مركزية المقررات ولا مركزية التنفيذ لمجمل الاقتصاد ، على أقل تقدير حتى سنة ١٩٥٧ ، على اعتبار أنه في تلك السنة أنشئت « السفنار خوزات » (وهي كلمة روسية تعني مجالس الاقتصاد الشعبي) للحد من مركزية إدارة الصناعة والبناء ، لكنها ألغيت في سنة ١٩٦١ ، مع بدء الاصلاح الاقتصادي . هذا كما أخذت هنا بعين الاعتبار أيضاً العلائقية فيما بين التوزع الاقليمي للاقتصاد والتركيب القومي للبلاد ، بالاستناد الى تقرير أعدته إدارة الدولة المركزية للتخطيط في حينه .

وتجدر الإشارة بهذه المناسبة الى العلاقة القائمة فيما بين التخطيط والمناطق الاقتصادية ، حيث أصبحت عملية التوزع الاقليمي للاقتصاد (الاقتصاد الاقليمي) من عنصر التخطيط على مستوى البلاد بمجملها . وهذا ما أخذنا به بشيء من التفصيل في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية في الفصل الثاني .

هذا كما وضعت لما بعد الحرب خطة لمدة ١٥ سنة (١٩٤٣ - ١٩٥٧) قسمت

---

(٢٧) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٤ (باللغة الروسية) .

(٢٨) Blanc et Chambre, L'U.R.S.S., P.P. 10-11

(٢٩) A. Lavrichtcheve, Geographie Economique de l'U.R.S.S. Editions du progrès, Moscou 1968, p.p. 11-12 Lavrichtchève, Geographie Économique de l'U.R.S.S. . . (فيما بعد

البلاد الى ١٣ منطقة ، حسب أطروحة إدارة الدولة المركزية للتخطيط في نيسان ١٩٤١ .

وقد استمرت دراسة المناطق أو الوحدات الاقتصادية الكبرى فيما بعد ، وعلى أساس المجمعات ، وزاد عددها ليصل الى السبعة عشر . ونتيجة لتراكم الخبرة في عملية بناء الاقتصاد الوطني الاشتراكي برزت المقدمات اللازمة لدراسة توزع هذه الوحدات الاقليمي وتطورها أيضاً . وهنا وحسب شهادة كرجيجا نوفسكي فان كالاسوفسكي قد عمل ، في الفترة اللاحقة للثورة ، أكثر من غيره بكثير في نظرية التوزع الاقليمي للاقتصاد . ويعتبر كالاسوفسكي أحد مؤسسي الجغرافية الاقتصادية السوفييتية كما ذكرنا آنفاً . وقد وصل الى النظري في هذا الموضوع ، عبر النشاط العملي ، وأنهى حياته كأستاذ لهذه المادة في جامعة موسكو ، وكان قد باشر العمل في أكاديمية العلوم للاتحاد السوفييتي (١٩٣٦ - ١٩٤٦) . فبدءاً من العمل ١٩٣١ كان كالاسوفسكي يقدم محاضراته في كرسي الجغرافية الاقتصادية ، في جامعة موسكو ، بناء لدعوة من مؤسس المدرسة السوفييتية للجغرافيا الاقتصادية ن. بارانسكي .

لقد وضع كالاسوفسكي المبادىء الأساسية للتوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، على أساس تعميم تجربة بناء الاشتراكية المخطط ، التي شارك فيها بنشاط فعال[٣٠] . فقد عمل في إدارة التخطيط المركزي للدولة من سنة ١٩٢١ حتى ١٩٣١ ، حيث اهتم بتنظيم المؤتمرات المتعلقة بالتوزّع الاقليمي للاقتصاد وأيضاً تلك العائدة لدراسة القوى المنتجة في مختلف المناطق (الوحدات الاقتصادية) ، كما اهتم كالاسوفسكي « بتنظيم المناطق كمجمعات انتاج متداخل ، ذات تخصص محدد ، وعلى أساس المهام الاقتصادية الموزعة فيما بين الاتحاد والمناطق . . . والكل ممركز في خطة الدولة »[٣١] ؛ وقد وردت هذه الفكرة بقالب آخر ، ذي صفة نظرية في أطروحات خطة « غويلرو » .

كما لا بد من الإشارة الى أن عملية التوزع الاقليمي للاقتصاد ، بالنسبة لكلاسوفسكي ، كانت عملية تاريخية عالمية قادرة على خلق جغرافية قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في العالم . وقد وصل الى اكتشاف القانون الذي يحكم التطور المتداخل لقوى الانتاج في المجتمع الاشتراكي ، وهو التوزع الاقليمي للاقتصاد ، المؤدي الى المجمعات الانتاجية في الوحدات الاقتصادية ، بحيث يتسنى الحصول على

---

(٣٠) ن. كلاسوفسكي ، قضايا تنظيم التوزع الاقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، مجلة الاقتصاد المخطط ، العدد ٦ سنة ١٩٢٩ ، ص ٢٠ (باللغة الروسية) .

(٣١) ملخص هذه المبادىء بشكل ملموس يمكن العودة اليه في كتابه .

المنتجات بأكثر ما يكون من الكمية وأرفع ما يكون من النوعية مع أقل ما يكون من النفقات .

الواقع إن علم الجغرافية السوفييتية الحديث مدين لكلاسوفسكي بالكثير ، سيما دأبه لتحويل هذا النوع من المعرفة من علم وصفي الى علم نظري بناء .

فيما بعد أصبح الهاجس إدخال عامل المدى الاقتصادي ، الأمر الذي أشار اليه الاقتصادي ف. س. نمتشينوف في سنة ١٩٦١ عندما قال « إذا كان لعامل الزمن دوره الكبير في نظرية النمو الاقتصادي ، فلعامل المدى الاقتصادي دوره المماثل في نظرية توزع قوى الانتاج . ومن دون شك أن النمو الاقتصادي غير وارد من دون المدى الاقتصادي اللازم له ، كما أن التوزع العقلاني للإنتاج غير وارد وغير معقول خارج إطار الزمن »(٣٢) . إنما يبقى الزمن هو هو ، سواء أكان في الماضي أو الحاضر ، ألا وهو الحصول على الحد الأقصى من المنتوج الاجتماعي في منطقة معينة بواسطة الحد الأدنى من التكاليف .

على أن كل ما ذكرنا لا يعفينا من الإشارة الى من سبق كلاسوفسكي وغيره في هذا الموضوع وبشكل خاص نظرية التقسيم الأقليمي للعمل الاجتماعي ونظرية التوزع الأقليمي للاقتصاد القائمة عليها ، عنينا مؤسسي الماركسية ـ ماركس وأنجلز ـ ومجسدها ـ رجل الدولة الفيلسوف والفيلسوف رجل الدولة (حسبما يرى أفلاطون في جمهوريته) لينين المكمّل للماركسية نظرياً ، بالاستخلاص والاستنتاج والتعميم من التطبيق الخلاق المبدع لها في الحياة ، عبر بناء أول دولة اشتراكية في العالم . نقول هذا خصوصاً ونحن بصدد العنوان « تاريخ تطور وتوزع الانتاج في النظام الاشتراكي » .

فمعروف أن لينين أعار اهتماماً خاصاً لنظرية التقسيم الأقليمي للعمل ، التي وضعها ماركس ، وعمل على تطويرها في مؤلفه الأنموذج للبحث العلمي « تطور الرأسمالية في روسيا » وكذلك الأمر بالنسبة لنظرية التوزيع الاقليمي للاقتصاد ، التي وضعت في القرن التاسع عشر في روسيا ، حيث « أعطى لها معنى جديداً وتركيباً علمياً متناغماً وبعداً أممياً كبيراً »(٣٣) .

كما أشار لينين إلى أن التقسيم الاجتماعي للعمل يحوّل الزراعة الى صناعة ، بمعنى الى قطاع اقتصادي منتج للبضائع . فعملية التخصص تخلق « مناطق أو أقاليم زراعية متخصصة وأنظمة اقتصاد زراعي »(٣٤) .

---

(٣٢) Blanc et Chambre, L'U.R.S.S. p. 15

(٣٣) Saouchkine, Géog. Ec. p. 30

(٣٤) V. Lenine, œuvres, t. 3, p.p. 27-28

وعبارة « منطقة » أو « اقليم » حُددت لأول مرة في الأدبيات العلمية الماركسية . فالأقليم الاقتصادي والزراعي الخ . . ، عند لينين ، ليس معناه مجرد الوصف الاقتصادي للمقاطعات ومقارنتها ، كما كان الوضع عند العلماء الروس قبله ، إنما هو « التعبير للعملية الاقتصادية لتقسيم العمل الاجتماعي الأقليمي والتخصص الاقتصادي »[٣٥] ، فحسب لينين أصبح التحليل الأقليمي وسيلة لا غنى عنها لدراسة تطور الاقتصاد الرأسمالي وكذلك التحليل العلمي للاقتصاد الاشتراكي . وهذا لدرجة أن لينين ينتقد تحليل المعطيات الاقتصادية لمجمل البلاد من دون الأخذ بها عبر المناطق أو الأقاليم وتخصصها . وهذا أمر أساسي بالنسبة للجغرافيا الاقتصادية .

كما يقول لينين « . . . ان تقسيم العمل بشكل عام مرتبط بشكل مباشر بالتقسيم الأقليمي للعمل ، بحيث أن بعض الأقاليم متخصصة في انتاج سلعة واحدة وأحياناً نوعاً واحداً من هذه السلعة وحتى جزءاً معيناً من هذه السلعة »[٣٦] .

وفي مؤلفة « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » زاد لينين من الإيضاح اطروحته حول التطور غير المتساوي في الانتاج الرأسمالي التي أشار اليها وبدأها في مؤلفه « تطور الرأسمالية في روسيا » .

فالرأسمالية الاحتكارية تُميّز بتطور غيرمتساوٍ للغاية ،يظهر على النطاق الاقليمي وفي المدى التاريخي في التوزع غير المتساوي لقوى الانتاج ، ويعطي لينين لذلك مثلاً ملموساً وعلى النطاق العالمي فيقول « ان التوزع غير المتساوي لشبكة خطوط السكك الحديدية وعدم التساوي في تطورها هو الميزانية (بمعنى الجردة الحسابية ـ المؤلف) للرأسمالية الاحتكارية المعاصرة على النطاق العالمي »[٣٧] .

كما يشير لينين في هذا الكتاب الى اقتسام العالم بين الدول الاستعمارية من أجل المواد الأولية ، التي تتطور قيمها الاقتصادية مع تطور التكنيك وتغيير العلاقات الاجتماعية . وهذا ما كان قد أشار اليه في كتيبه « البرنامج الزراعي للاشتراكيين الديموقراطيين في الثورة الروسية الأولى » ، حيث يقول « أن جذور هذه الأخطاء (بالنسبة لبعض الأراضي الصعبة الاستعمال في روسيا ـ المؤلف) تكمن في الأخذ بعين الاعتبار المستوى الحالي للتكنيك والثقافة وإهمال إمكانية التقدم لهذا المستوى »[٣٨] .

إذن فالجغرافية الاقتصادية السوفييتية تطورت بفعل التأثير المباشر للتحولات

---

(٣٥) Saouchkine, Geographie Economique, p. 31

(٣٦) V. Lenine, œuvres t 3 , p. 292

(٣٧) V. Lenine, œuvres, t 22 , p. 206

(٣٨) V. Lenine, œuvres, t. 13, p. 265

الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت داخل البلاد بعد ثورة اكتوبر .

هذا وللمرة الأولى في العالم ، جرى في الاتحاد السوفييتي البناء المخطط للاقتصاد الوطني الموجه نحو استعمال المصادر الأولية الداخلية وليس الخارجية . ويمكن أن نذكر هنا مجرد الذكر خطة « غويلرو » للتطور الاقتصادي لبلاد السوفييت على المدى الطويل والتي سبق وأشرنا اليها آنفاً .

ونختم هذا العرض التاريخي ـ النظري لعملية توزع الانتاج في ظل الاشتراكية بالاشارة الى الثقل النوعي النسبي للمناطق أو الوحدات الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي ممثلاً بالجدول رقم ـ ١ ـ كمثل تطبيقي لما انتهى اليه التطور المذكور ، مقروناً بخريطة التوزع الجغرافي لهذه الأقاليم أو الوحدات أو المناطق الاقتصادية الكبرى (أنظر الخريطة رقم ـ ٣ ـ) . وهنا تنبغي الإشارة إلى أن المنطقة الاقتصادية الكبرى يمكن أن تشمل أكثر من جمهورية اتحادية ، كما أن الجمهورية الاتحادية يمكن أن تحوي أكثر من منطقة اقتصادية كبرى وهذا هو واقع الحال . فعلى سبيل المثال فإن منطقة « عبر القوقاس » الإقتصادية الكبرى تشمل جمهورية « جورجيا » الإشتراكية السوفييتية (حيث جمهورية « ابخازيا » المستقلة وجمهورية « أدجاري » المستقلة ومنطقة « أوستي » المستقلة في الجنوب) وجمهورية « أذربيجان » الإشتراكية السوفييتية (حيث جمهورية ناليشقان المستقلة ومنطقة « ناغورنو ـ كاراباكيه » المستقلة) وجمهورية « أرمينيا » الاشتراكية السوفييتية . أما منطقة « البلطيك » الاقتصادية الكبرى ، فتشمل الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الثلاث التالية : « ليتوانيا » ، « ليتونيا » . و« استونيا » وأيضاً منطقة « كالينغراد » .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن جمهورية « أوقرانيا » الإشتراكية السوفييتية تحوي المناطق الاقتصادية الكبرى الثلاث التالية : الشمال الغربي ، الدونتس ـ دنيبر والجنوب . أما جمهورية روسيا الإشتراكية السوفييتية المتحدة فتحوي عشر مناطق اقتصادية كبرى (أنظر أسماءها في الجدول رقم ـ ١ ـ المتوافق مع الخريطة رقم ـ ٣ ـ بدأً من الأعلى حتى بلاد البلطيق) .

كما تنبغي الإشارة أيضاً الى أن كل منطقة اقتصادية كبرى تتألف من اقسام أو أجزاء أو مناطق إذا ما أسمينا المنطقة اقليماً .

وبمناسبة الحديث عن الوحدة أو المنطقة أو الاقليم ، في إطار التخطيط لتوزع الانتاج في النظام الاشتراكي ، وحيث ظهر الاقليم بمثابة المحور الديناميكي البنّاء والمجسد للمبادىء الثلاثة للجغرافيا الاقتصادية ، في هذا النظام الاشتراكي ، والتي أشرنا اليها آنفاً ؛ بهذه المناسبة نرى لزاماً علينا ، لامكانية المقارنة مع الأقليم في النظام

الرأسمالي ، الاستعراض ، ولو المختصر في حدود التعريف ، لمفهومه في هذا النظام الرأسمالي المتطور والحديث أيضاً .

فمن وجهة نظر الاقتصادي فإن الأقليم هنا هو حقيقة بثلاثة أوجه .

فالأقليم يمكن أن يميز أولاً ، بكثرة أو قلة التماثل بين أقسامه أو مناطقه ، وبالتالي بانسجامه أو عدمه . وكذلك يمكن أن يدرس بإمكانية أو عدم امكانية تكامل وتداخل مختلف اجزائه أو مناطقه ، وبالتالي بإمكانية أو عدم امكانية الجذب فيه . وأخيراً يمكن أن يتناول الأقليم من وجهة نظر الهدف الذي يرمي اليه ساكنوه فيصبح عندها الأقليم ـ الخطة أو البرنامج[٣٩] .

فنصبح أمام الأقليم المتجانس والأقليم الجاذب والأقليم الخطة أو البرنامج ، فلنر كلاً منها مختصراً عبر التعريف كما أسلفنا .

الأقليم المتجانس (Région Homogène)

إن مفهوم الأقليم المتجانس ، الذي انتشر مع دراسات السوق ، هو في الوقت نفسه مفهوم كلاسيكي وفي منتهى البساطة . وهو معروف منذ مدة طويلة من الجغرافيين والديموغرافيين والاقتصاديين . وهو « يتوافق مع المدى المستمر ، حيث لكل قسم أو جزء أو منطقة (Zone) خصائص ، قريبة كل القرب ، من خصائص الأقسام الأخرى التي تشكل الأقليم »[٤٠] .

الأقليم الجاذب (Région polarisée)

إن الأقليم الجاذب يرسم مفهوم التكامل المتداخل المتأتي عن مشاهدة الاشعاع التجاري والتجمعات المدينية . ومن جراء التبادل الذي يؤلفه فهو غير متجانس ، وبالإمكان تحديده « كمدى غير متجانس ، حيث الأقسام المختلفة تتكامل ويقوم فيما بينها ، وبشكل خاص ، مع القطب المسيطر ، تبادل أكثر مما هو الأقليم المجاور »[٤١] .

---

(٣٩) وللمزيد من التفاصيل بالنسبة للأقليم وحدودها وعلائقيتها وكذلك تعريفاتها بالنسبة لما ذكرنا بالإمكان مراجعة الكتابين التاليين :

Jacques-R. Boudeville , Les programmes Economiques, 3 éd. mise à jour, coll. «Que sais-je?», P.U.F. , Paris 1969 (Boudeville, Les Programmes Economiques. p . فيما بعد)

- Jacques- R. Boudeville, les Espaces Economiques, 3éd. mise à jour. Coll. «Que Sais-je?», P.U.F. Paris 1970 (Boudeville, Les Espaces Economiques p. فيما بعد)

(٤٠) Boudeville, Les Espaces Economiques, p. 10

(٤١) Ibidem p. 11

الأقليم الخطة (Région-plan)

الاقليم الخطة أو البرنامج هو « المدى المستمر ، حيث الأقسام المختلفة تعود لمركز أوخد بالنسبة لاتخاذ القرارات ، على غرار ما هو الأمر بالنسبة للفروع العائدة لمركز الشركة الأم »[٤٢] . وليس الغرض من الاقليم ـ الخطة اللامركزية الاقتصادية ، إنما التوزع الاقليمي للخطة الإرشادية الوطنية . والمقصود هنا التخطيط الإرشادي في الدول الرأسمالية المتطورة ، وعلى التحديد فرنسا بالنسبة لمؤلف كتاب « المدى الاقتصادي » جاك يود دفيل .

ونختم الكلام هنا عن الأقليم في النظامين الرأسمالي والاشتراكي بالقول ان الأقليم في النظام الرأسمالي ، ان صح القول انه يرمي الى العدالة الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وكل ما هو في صلب الاشتراكية ، فهو يرمي اليه في إطار الحفاظ الدائم والمستمر على النظام الرأسمالي . كما أنه برز تحت ضغوطات تطور قوى الانتاج في هذا النظام والتي تخطت الأطر والحدود الوطنية وأدت الى قيام الوحدات القارية الكبرى (السوق الأوروبية المشتركة مثلاً) ، ، حيث ظهرت ضرورة « الأقليم ـ الخطة » الوطنية لتلبية الحاجات القارية بين دول الوحدة الكبيرة الجديدة أيضاً . وخير مثال على ذلك الاقليم ـ الخطة في اقليم نهري الرون والسون في فرنسا ليكون طريق المواصلات النهرية لأوروبا على المتوسط واختصار الدوران من شواطىء بحر الشمال وأعاليه عبر مضيق جبل طارق الى المتوسط .

هذا في حين أن الأقليم في النظام الاشتراكي ، الى جانب ما يرمي اليه من عدالة تنبع من المبادىء الثلاثة المعروفة (الأقليم الاقتصادي ، المساواة بين الريف والمدينة ، المساواة بين القوميات) ، فهو يعمل لتحقيق ذلك بالقضاء على النظام الرأسمالي في البدء وتجسيد الذي يُعْمَلْ به للقضاء عليه وهو الوسيلة الوحيدة الفعالة لتجسيد ما يرمي اليه حتى النظام الرأسمالي نفسه ، فيما هو فيه من محاولة لا تزال في إطار التجربة ، التي لم تثمر لتاريخه ، كما هو يريد اجتماعياً على ما يبدو لنا .

---

(٤٢) Ibid. p. 16

الجدول رقم ـ ١ ـ

المناطق الاقتصادية الكبرى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية*

المناطق الاقتصادية الكبرى	السكان في ١٥ ١ ١٩٧٠		رأس المال الثابت /	المصادر الطبيعية /									احمالي الانتاج الصناعي في سنة ١٩٦٥ ٪						المساحات المزروعة /	مساحات المناطق /
	مجموع السكان			فلدة الحديد	العنصات	الأراضي القابلة للزراعة	الوقود والسدود المائية	الطاقة الكهربائية والحرارية	صناعة الوقود	التعدين	صناعة الالات والمعادن	مواد البناء	صناعات الغابات والخشب والورق	الصناعات الخفيفة	الصناعات الغذائية					
روسيا																				
الشمال الغربي	١٢.١٦	٥.٠٢	٧.٢	٣.١	١٠.١	١.٥	٤.٢	٤.٣	٣.٠	٤.٤	٨.٤	٦.٦	١٧.٦	٦.٦	٦.٠	١.٤	٧.٤			
الوسط الصناعي	٢٧.٦٥	١١.٤٣	٠٠٠	٠.٢	٢.١	٤.٣	٠.٢	١١.١	٧.٣	٥.٠	١٩.٦	١٣.٩	١١.٩	٣٥.٧	١١.٩	٦.٦	٢.١			
وسط الأراضي السوداء	٧.٩٩	٣.٣٠	٢.١	٣٧.٨	٠.٣	٢.٥		١.٢	٠.١	٢.٤	٢.٨	٢.٤	٠.٩	١.٥	٤.٤	٥.٣	٠.٨			
الفولغا فياتكا	٨.٣٤	٣.٤٥	٢.٩		١.٧	٢.٠		٢.٥	١.٧	١.٥	٥.٧	٢.٠	٦.٧	٣.٤	٢.٤	٣.١	١.٢			
الفولغا	١٨.٣٨	٧.٦٠	٩.٧		١.٢	٨.٦	٠.٤	١٣.٥	١٩.٨	٣.٠	٨.٧	٨.١	٥.٢	٥.٣	٦.٤	١٣.٤	٣.١			
القوقاس الشمالي	١٤.٢١	٥.٩٠	٤.٦		٠.٥	٤.٩	٠.٩	٣.٨	٨.٢	١.٢	٣.٩	٥.١	٣.٥	٣.٩	٨.١	٧.٨	١.٦			
الأورال	١٥.١٨	٦.٢٨		١٣.٤	٤.٠	٥.١	١.٧	١٣.٥	٧.١	٣٠.٩	٩.٢	٧.٣	١١.١	٣.٠	٤.٦	٧.٧	٣.١			
سيبريا الغربية	١٢.١١	٥ ٠٠	٦.٠	١.٣	١١.٨	٦.٦	١٢.٩	٦.٨	١٠.٧	٥.٠	٥.١	٤.٦	٥.١	٢.٨	٤.٣	٩.٠	١٠.٩			
سيبريا شرقية	٧.٤٦	٣.٠٩	٤.٣	٤.٠	٣٦.٦	٤.١	٣٤.٠	٨.٤	٣.٢	٠.٤	١.٧	٣.٦	٨.٦	١.٤	٢.٢	٣.٧	١٨.٥			
شرق أقصى	٥.٧٩	٢ ٣٩	٣.٦	٢.٠	٢٨.٦	١.١	٤٠.٥	١.٨	٢.٩	٠.٤	٠.٢١	٣.٩	٤.٨	٠.٧	٤.٣	١.٢	٢٧.٩			
بلاد نصيك	٧ ٥٦	٣ ١٣	٣ ١		٠.٧	١.٧	٠.٠	٢.٦	١.٧	٠.٣	٣.٣	٤.٠	٥.٨	٥.١	٦.٠	٢.٢	٠.٩			

روسيا البيضاء	٩,٠٠	٣,٧٢	٢,١		٠,٥	١,٨	٠,٠	١,٩	١,١	٠,٢	٣,١	٣,١	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٢,٩	٠,٩
اوقرانيا																	
حوض الدونتس	٢٠,٠٦	٨,٣٠		٢١,٠		٣,٢		١٣,٠	١٧,٨	٤٠,٢	٩,٩	١٠,٣	٢,٥	٤,٤	٨,٦	٦,٧	١,٠
دنيبر																	
الجنوب الغربي	٢٠,٦٩	٨,٥٦	٣,٩		٠,٨	٣,١	٢,٣	٢,٦	٢,٤	٠,٢	٤,٢	٦,٥	٦,٨	٥,٥	٨,٧	٦,٣	١,٢
الجنوب	٦,٣٨	٢,٦٤	١,٨	١,٩		١,٦		١,١	٠,٤	٠,٩	٢,٤	٢,٧	٠,٩	١,٩	٤,٦	٣,١	٠,٥
مولدافيا	٣,٥٧	١,٤٧	٠,٥		٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٦			٠,٤	١,١	٠,٥	٠,٨	٢,٤	٠,٩	٠,١
عبر القوقاس	١١,٩٦	٤,٩٥	٤,٤	٠,٤	٠,٧	١,٥	٠,٣	٣,٩	٥,٦	١,٧	٢,٠	٣,٩	١,٤	٣,٦	٤,٤	١,٢	٠,٩
كازاخستان	١٢,٨٥	٥,٣١	٤,٥	١٤,٩	٠,٤	٣٣,٥	١,٤	٤,١	٣,٩	٢,٠	٢,٠	٥,١	١,٧	٢,٧	٣,٤	١٤,٥	١٢,٢
آسيا الوسطى	١٩,٩٥	٨,٢٥	٣,٣		٠,٠	١٢,٤	١,٢	٣,٣	٣,١	٠,١	٢,٣	٥,٣	١,٥	٧,٩	٣,٩	٢,٩	٥,٧
غير الموزع		٠,٢١	٣٦,٠								٣,٢	٠,٥		٠,٣			
بين المناطق																	
اتحاد الجمهوريات	٢٤١,٧٤															١٠٠	١٠٠
الاشتراكية																	
السوفيتية																	

* ـ مقتطف من ف. ف. كنسوف، مصير مجمعي مصنعي اقتصادية وتخصصهما في اتحاد جمهوريات الاشتراكية السوفيتية (باللغة الروسية)، كتابة نعوم، منشورات سيوك نعوم، موسكو، ١٩٦٩، ص [illegible] R.S.S. [illegible] Bibliot[illegible]

١ ـ في نحو ١٩٦٦.

الخريطة رقم ـ ٣ ـ

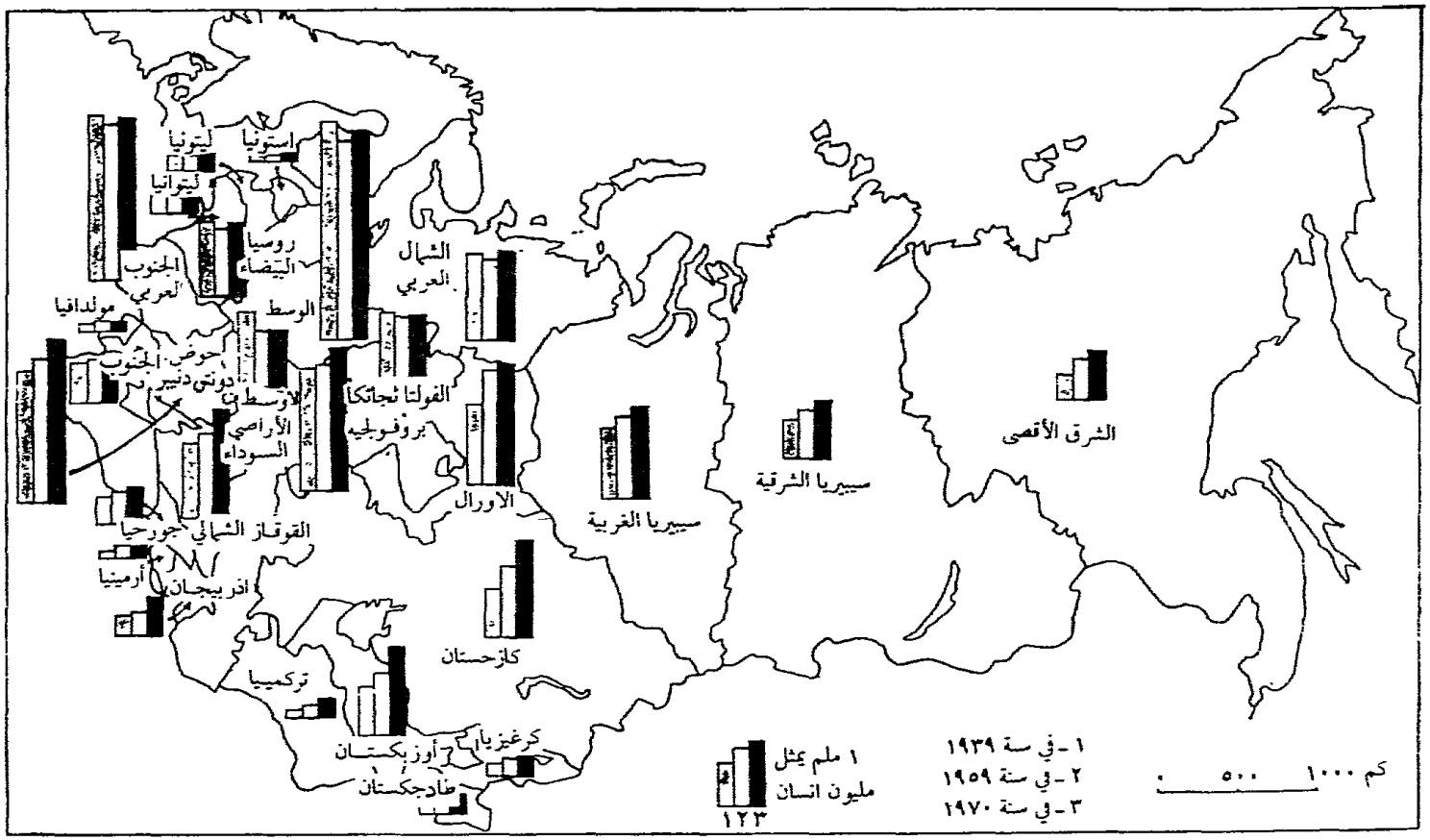

المناطق الاقتصادية الكبرى في الاتحاد السوفيتي
(السكان في السنوات ١٩٣٩ ، ١٩٥٩ ، و ١٩٧٠)